

وسئل عن علي المزور قال الله تعالى في المسئلة
 الثالثة ظاهر المذهب ان الجنان واجب في حق الرجال
 والنساء وبنه قال احمد رحمه الله واخرج له
 بان النبي صلى الله عليه وسلم امر رجلا استل بالاختتان
 ولانه قطع عضو الاجفان فلا يكون الا ولجما كقطع
 اليد والرجل وايضا فانه حرج كان منه فلوري لم يجر
 وبنه وجهان احزان احدهما ما روي قال ابو حنيفة
 وما لك انه ستم مكره لما روي انه صلى الله عليه
 وسلم قال الجنان ستمه في الرجل مكرمه
 في النساء والثالث انه واجب في الرجل دون
 النساء وفي القاض بن يحيى في المسئلة في ابن وليري
 المفضل وصنفه خات الرجل ابن يقطع الجملده
 التي تباري الحشفه وينال لها القلفه حتى ينكشف
 جميع الحشفه قال الملم ولوي بن غدران لا
 ينسقط على وجه الحشفه وجب قطعه حتى لا يبقى
 حله مخافه ان هو المشتر وقال القاض
 لرجل عيبه بكني قطع من القلفه وان قل شرط
 ان يستوعب القلع جميع راسها وان استامن
 المراه يبيع القلع على وجهه في اعلى العرج فون لقبه
 البول وشبهه تلك الجمه عرف ذلك فاذا قطعت
 في اصلها كالتواء ويكفي ان يقطع ما يبيع عليه الماسم

روي انه صلى الله عليه وسلم امر ام طسه وكانت
 لحن فقال اسئ ولا تهتلي اي ارتكي الموضع اسم وهو
 المرفع ولا تالعي في القلع ه اذا عوب ذلك فبنه
 مستلنات احسدهما قال الاحباب للجان ان النبي عبد
 اللوح عن النبي لم يزل ينهاه لوجوب العادات المتعلقة
 بالابدان فالحججه المولده اليه ويكلف العده فانها
 تتعلق بالحرمه في الزمان وليست ان يجعل تحت الصبي
 في يوم السابع من ولادته ان لو كان ضعيفا لم يخله
 لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم خضع الحنن والحسن
 رضي الله عنهما اليوم السابع وان كان ضعيفا اخر
 الي ان يخله حتى قال الممام لو كان الرجل
 يقطع من الضعف ليمت لو حن حن عليه لم يجر ان
 يجر بل ينظر العين بان يصير حيث يقبل على الظن سلا
 لو حن ه بعض نطقه القاض لحنن رهوقضه
 ما في اليد بل انه لا يجوز ان يجر الصبي حتى يبرك
 عشر لانه حينئذ امر بالعرب على ترك الصلاة والبر
 للجان فون الم الضرب وود ذكرنا ذلك في باب
 الصلاة واذا بلغ الرجل عتق امره المام
 بالجان فان امتنع اجبره عليه الثلث انه اذا
 حن السلطان لمتنع فان فلان لانه مات من واجب
 نعم لو وقع خضانه في حر شديد اربرت يد في